تقويم ووصف للنظام الأرشيفى
اقتراحات للتحديث*

بقلم
أرنو راميير دى فورتانييه
ترجمة : محمد محمد خضر

تمهيد

يغطى التقرير الحالى المهمة التى قام بها مسيو أرنو راميير دى فورتانييه فى جمهورية مصر العربية من ١٠ ـ ١٥ أبريل سنة ١٩٩٣ ومن ٢٣ ـ ٢٥مايو سنة ١٩٩٣ فى إطار العقد الموقع بين اليونسكو والمجلس الدولى للأرشيف.

وقد تم تمويل المهمة فى إطار البرنامج العادى لليونسكو لسنة ١٩٩٢/ ١٩٩٣ وكان الهدف الرئيسى منها هو تحليل الموقف الأرشيفى فى البلاد بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية. وتقديم توصيات لإنشاء نظام أرشيفى.

ملخص

لم تتح لى الزيارتان الحصول على معرفة متعمقة بالأرشيف القومى فحسب، ولكن أيضاً معرفة بالجهات الإدارية التى لا تزال تحتفظ بأرشيفاتها القديمة.

وإن التمييز بين الأرشيفات فى حالتها النهائية وحالتها الوسيطة وحالتها الجارية ليست مؤكدة فى مصر حيث تعتبر المخطوطات ضمن الأرشيفات بالمثل.

وفى أثناء الزيارة كان الأرشيف القومى فى طريقه إلى الانتقال من تبعيته للهيئة العامة للكتاب إلى هيئة جديدة تجمع بين الكتب القديمة والأرشيفات التى تشتهر بأنها تاريخية فى حين أن مصلحة حكومية مهمة توجد فى القلعة (دار المحفوظات العمومية) منذ بداية القرن التاسع عشر لن تنضم إلى هذه الهيئة الجديدة بالرغم من أنها تحتفظ بوثائق إدارية مهمة تتعلق بالحالة المدنية للأشخاص وحالة الممتلكات وتجعلها فى خدمة الجمهور.

لقد أنشئ الأرشيف القومى للدولة (دار الوثائق القومية) فى قصر عابدين بالقانون رقم ٣٥٦ لسنة

(*) تقرير معد لحكومة جمهورية مصر العربية بواسطة منظمة التربية والثقافة والعلوم بالأمم المتحدة (اليونسكو) برقم (RP/1992-1993/ II B).

١٩٥٤ ثم نقل إلى القلعة فى سنة ١٩٦٩. وفى سنة ١٩٩٠ تم نقله إلى كورنيش النيل فى مبنى حديث كان فى الأصل مخصصاً للهيئة العامة للكتاب.

ومنذ ١٩٧٤ حتى عام ١٩٧٩ شُرِّعت مجموعة من القوانين تحدد كيفية المحافظة على الأرشيف فى مصر وكيفية جمع كل المواد التى تدخل ضمن تاريخ البلاد.

فى حين أن التعريف المعترف به دولياً يعتبر أن كل الوثائق التى تم إفرازها أو تلقيها بواسطة مؤسسة فى خلال قيامها بنشاطها هى الأرشيف وهذا (أى النص على الوثائق التاريخية (*) يمنع تأمين معالجة الأرشيفات الجارية التى يطلق عليها الانجلو ـ ساكسون اسم «إدارة المسجلات Records management وذلك بالرغم من أن بعض النصوص [فى قانون إنشاء دار الوثائق سنة ١٩٥٤] تتنبأ بذلك(**)ولذلك وجب إصدار تشريع جديد.

أما المبنى الذى يوجد فيه الأرشيف حالياً بعد عمليتى نقل متتابعين لم يكن مصمماً لهذا الأرشيف ولم يتم استكمال ترتيبه لهذا الغرض. وقبل كل شئ فليس فيه تكييف للهواء وهو ما يجبر على فتح النوافذ التى تطل على الطريق الذى تشتد فيه حركة المرور على كورنيش النيل والذى هو من أكثر الطرق تلوثاً فى القاهرة وبناء على هذه الحقيقة فإن أجهزة الإنذار الأوتوماتيكية لا تعمل. ولكى يكون غاز «الهالون» فعالاً فلابد أن يتم توزيعه فى مساحات مغلقة تماماً. وأخيراً فإن أنابيب المياه تمر عبر المخازن وهو أمر شديد الخطورة فى حالة وقوع حادثة. كما أن المسارات التى يمر فيها الموظفون والجمهور ليست معزولة تماماً عن الوثائق.

وهناك معامل للتصوير بالميكروفيلم وللترميم ولكن عدم وجود الفنيين المؤهلين يجعل قدرتها منعدمه تقريباً. أما الأجهزة التى يستخدمونها فهى ضئيلة للغاية. ويجب النظر بصورة شاملة إلى تحديثها لكى نؤمن احتياجات بلد مهم كمصر.

أما خدمات دار المحفوظات الموجودة عند أسفل القلعة فهى تُؤدَى فى مبنى فخم يرجع تاريخه إلى

(*) المترجم.

(**) يقصد مسيو راميه أن قانون سنة ١٩٥٤ ينص على جمع «الوثائق التاريخية» فى حين أن التعريف الدولى للأرشيف يجعل من كل الوثائق التى تفرزها المؤسسات أثناء قيامها بعملها أو تتلقاها مادة للأرشيف القومى. إذ أن هذه الوثائق تمر بثلاثة مراحل:

١ ـ مرحلة الوثيقة النشطة Active وهى التى لا تزال الإدارات أو المؤسسات فى حاجة إلى الاطلاع على الوثيقة بصفة مستمرة واستعمالها ومثال ذلك ملف خدمة الموظف طالما كان فى الوظيفة.

٢ ـ مرحلة الوثيقة نصف النشطة Semi - Active وهى المرحلة التى يقل فيها استعمال المؤسسة أو الإدارات للوثيقة فلا تطلع عليها إلا على فترات متباعدة ويسمى الفرنسيون هذه المرحلة باسم المرحلة الوسيطة Intermediare .

٣ ـ مرحلة الوثيقة الهامدة Inert وهى التى ينتهى فيها استعمال المؤسسة أو الإدارة للوثيقة وفى هذه الحالة تدخل بعض هذه الوثائق إلى الأرشيف القومى للاحتفاظ بها بصفة دائمة فرز وإعدام الباقى من مجموعة الوثائق المفرزة فى كل الجهات. وعلى ذلك فإن إلحاق كلمة «تاريخية» بالوثائق هو الذى يسبب اللبس. (حاشية من المترجم)

النصف الأول من القرن التاسع عشر وهو من وجهة النظر المعمارية أجمل مبنى قديم يعرفه الباحثون فى منطقة البحر الأبيض المتوسط ويجب أن يُلحق بالأرشيف القومى الذى لا تقوم بينه وبينها إلا صلات قليلة جداً. وفى الحقيقة فإن الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الذى يوجد فى مدينة نصر هو المسئول عن إدارة الأرشيفات الجارية وعن عملية الفرز فيها. ولكن دون أن تكون هناك صلات وظيفية بينه وبين الأرشيف القومى.

وهناك مؤسسات مهمة مثل الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ووزارة الأوقاف ومجلس الدولة والجامعة وهيئة المساحة والخرائط تحتفظ لديها بأرشيفات كبيرة لها أهمية تاريخية واضحه.

وإن مبنى كورنيش النيل ليس لديه السعة لاستقبالها إذا ما تم ذلك فى مرحلة تالية.

وفى أثناء الانتظار فإن حفظ هذه الأرشيفات ووضعها تحت طلب الجمهور لا يتم بصورة مناسبة وأن الأرشيف القومى ليس لديه السلطة للسيطرة على الأرشيفات الإقليمية. وبناء على ذلك فهناك فى الأسكندرية مجموعات مهمة توجد تحت الاستاد تتعرض للتلف النهائى. وهناك اتجاه لأن تتولى مكتبة الأسكندرية ـ التى زرت المسئولين عنها ـ أمر هذه المجموعات ولكن هؤلاء المسئولين ليسوا من الوزارة التى يتبعها الأرشيف.

وأخيراً فإن هناك أرشيفات دينية لها أهمية كبيرة تستحق أن تجتذب انتباهنا خصوصاً تلك الموجودة فى دير سانت كاترين فى جبل سيناء حيث سجلت المخطوطات الدينية المكتوبة باللغة اليونانية وصورت بالميكروفيلم وتم حفظها وتصنيفها بصورة تامة ولكن الأرشيفات بالمعنى المفهوم لم تحظ بنفس المعالجة.

وإن التوصيات تقترح أن يعطى الأرشيف القومى بصورة أكثر وضوحاً السلطة للإشراف على مجموع الأرشيفات العامة فى مصر سواء أكانت الأرشيفات الجارية أو الوسيطة أو النهائية. مع وجود قانون يعطيها السيطرة على كل قطعة وعلى المكان بالتعاون الوثيق مع الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة مهما كانت صلتهما السابقة فإن المهم هو تحديد مهمتهما والصلة بين الوزارات داخل الدولة.

ويجب إعداد نصوص جديدة فى هذا الاتجاه.

كما يجب إيجاد وسائل مادية وبشرية بدون النظر إلى ما هو موجود حالياً بحيث توضع فى خدمة سياسة حديثة وطموحة تجد العائد فى تحسين الدوائر الإدارية وازدهارها فى حفظ مصادر التاريخ القديم والمعاصر لمصر. ووضعها تحت تصرف الجماهير.

ومنذ وقت قريب شاركت مصر من جديد فى الاجتماعات الدولية التى ينظمها المجلس الدولى للأرشيف C I A وذلك فى إطار الفرع الإقليمى العربى ARABICA لهذا المجلس. وهى فى حاجة إلى كل المطبوعات حيث توجد كل الوثائق الإضافية التى تحتاج إليها والتى يجب الإسراع فى برنامج ترجمتها إلى اللغة العربية.

P- الوصف العام للوضع الأرشيفى

I- التشريع

١ـ لقد أنشئ الأرشيف القومى لمصر عام ١٩٥٤ فى القصر الملكى بعابدين بالقانون رقم ٣٥٦ ثم نقل بعد ذلك إلى القلعة فى مارس سنة ١٩٦٩ وأخيراً تم وضعه منذ سنة ١٩٩٠ فى المبنى الحديث الملحق بالهيئة المصرية العامة للكتاب على كورنيش النيل فى بولاق.

٢ ـ وينص قانون سنة ١٩٥٤ على أن الأرشيف القومى يقوم بجمع كل المواد التى تشكل جزءاً من تاريخ مصر وتتصل به وتقوم بحفظها ودراستها ونشرها (مادة ٢) وليس هناك قاعدة لتحديد المصدر ولا تعريف للأرشيفات الجارية والوسيطة (المسجلات والملفات)

٣ ـ أما القانون رقم ١٢١ الصادر فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٥ فإنه يتعلق بنشر وثائق الدولة وسريتها والأشخاص الذين يسمح لهم بالاطلاع على تلك الوثائق وهم لا يستطيعون نشرها إلا بعد الحصول على قرار من مجلس الوزراء. أما الوثائق التى تتعلق بأمن الدولة فإن القانون ينص على منع الاطلاع عليها لمدة خمسين عاماً.

٤ ـ أما القرار رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٢نوفمبر سنة ١٩٧٩ فهو يتعلق بنظام حفظ الوثائق العامة وطرق الاطلاع عليها ونشرها وكل الوثائق التى تتعلق بالسياسة وبالأمن تعتبر وثائق سرية باستثناء الوثائق التى ينص الدستور على نشرها ولا يحق الاطلاع عليها إلا للأشخاص الذين يتطلب عملهم ذلك. وفى كل مرة تنشر فيها وثائق من هذا النوع فإن الإدارات على مختلف مستوياتها يجب عليها أن تشير إلى أن هذه الوثائق سرية ويحظر تداولها. وعلى كل الإدارات أن تتخذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على هذه السرية.

٥ ـ لا يسمح بالاطلاع على الوثائق لمدة خمسة عشر عاماً ثم يجب بعد ذلك تسليمها إلى الأرشيف القومى للاحتفاظ بها وتظل سرية لمدة خمسة عشر عاماً أخرى وبعد انقضاء هذه الأعوام الثلاثين تقوم لجنة مشتركة من الأرشيف القومى ومن الجهات التى انتجت الوثائق بتقويم ما إذا كانت سوف يسمح بالاطلاع عليها أو أن تستمر سرية مدة أخرى لا تزيد على عشرين عاماً.

٦ ـ تم تشكيل لجنة علمية منذ بضع سنوات وكان من المفروض أن تجتمع خلال عامين ثم لم يحدث أى شئ.

٧ ـ وبالمثل تم تشكيل لجنة لإصلاح التشريع مؤخراً ولكن كاتب هذا التقرير لم يحصل على معلومات مفصله فيما يتعلق بأمرها.

٨ ـ أما القرار رقم ١٧٦ المؤرخ فى ٣ مايو سنة ١٩٩٣ والمنشور بالجريدة الرسمية رقم ١٩ بتاريخ ١٣مايو سنة ١٩٩٣ فإنه نص على انفصال الأرشيف القومى عن الهيئة المصرية العامة للكتاب والتى تختص بالمخطوطات القديمة. وخلق هيئة جديدة فى باب الخلق

فى دار الكتب بمبنى المتحف الإسلامى ولكن المجموعات تظل موجودة فى بولاق. ولا يشير هذا القرار إلى القانون المؤسس للأرشيف القومى فى سنة ١٩٥٤.

٩ ـ وبذلك ظل الأرشيف القومى حتى ذلك الحين عنصراً من عناصر الهيئة العامة للكتاب التابعة لوزارة الثقافة ولم يكن مستقلاً حتى ذلك الحين ويكفى أن نشير إلى أن مكتبة الأسكندرية من جانبها تتبع وزارة التعليم.

II- الأرشيف القومى

II.1 ـ التنظيم الإدارى

١٠ ـ إن المجموعات التى نقلت من القلعة تم تقسيمها إلى خمسة مجموعات كبيرة:

أ ـ الوثائق الحكومية (السيادية)

وتشمل رئاسة الجمهورية ـ وزارة الدفاع ـ وزارة الخارجية (٣٥٠٠ علبة) وزارة العدل (من القرن السابع عشر حتى سنة ١٩٥٤) ... إلخ

ب ـ وثائق الإنتاج

وتشمل كل جوانب الإنتاج خارج نطاق الوزارات: الزراعة ـ التجارة ـ الصناعة... إلخ

جـ ـ الوثائق الإدارية (الخدمات)

وتشمل كل المجموعات التى تتصل بالخدمات العامة مثل التعليم ـ وسائل النقل ـ قنوات الرى ـ الكبارى – الخدمات الصحية ... إلخ

د ـ المجموعات الخاصة

مثل وثائق السودان ـ الجزيرة العربية– الثورة العرابية ـ مذكرات زعماء الأمة.

صندوق الدين. وعدد كبير آخر من الوثائق المفرزة

هـ ـ وثائق الأقاليم.

وتشمل الوثائق التى تتصل بالإدارات الإقليمية والحكم المحلى.

١١ ـ إدارة الجمع وحفظ الوثائق

ويقع على عاتقها تنفيذ سياسة الأرشيف القومى فيما يتعلق بمعالجة وتصنيف الوثائق التى تتعلق بالتاريخ الحديث والمعاصر لمصر ووضعها تحت تصرف الجمهور.

وهذه الإدارة مسئولة من حيث المبدأ عن استلام ما يرد إلى الأرشيف ولكنها لا تقوم إلا باستلام الوثائق التى تتعلق بالأزمنة القديمة. وعلى أية حال فهى تلك التى ترجع إلى ما قبل سنة ١٩٤٥.

وهذه الإدارة تشتمل على الأقسام التالية:

– الوثائق الحكومية

ـ الوثائق الإقليمية والخاصة.

ـ الوثائق الخاصة بالإنتاج والخدمات

ـ تسجيل الوثائق

١٢ ـ إدارة الإجراءات الفنية

ومسئوليتها هى فهرسة وتصنيف الوثائق

كما أن عليها بالمثل أن تعد ببليوجرافيات

ومستخلصات تاريخية وتقوم بنشر الوثائق ووضعها تحت تصرف الباحثين وتشمل هذه الإدارة القسمين التاليين:

- قسم التصنيف
- قسم الفهرسة

١٣ ـ إدارة خدمة الباحثين

وهى مسئولة عن قاعة الإطلاع التى تفتح أبوابها للباحثين المصريين والعرب والأجانب وهناك خدمة للحصول على صور الوثائق. وعلى الباحثين أن يملأوا استمارة معلومات تقليدية تتعلق بحالتهم المدنية ومستواهم الجامعى والغرض من البحث الذى يقومون به والمجموعة التى يطلبون الاطلاع عليها. وعليهم أيضاً أن يقدموا صورة لتحقيق الشخصية.

وتم التوضيح للباحثين أن بيانات الديانة لم تعد مطلوبة كما كان مطبوعاً على الاستمارات القديمة المحررة باللغتين العربية والإنجليزية

١٤ ـ وبدأ الأرشيف القومى مشروعاً لتصوير المجموعات التى يشتد عليها الطلب بالميكروفيلم بهدف المحافظة على الوثائق الأصلية ومن بينها وثائق الثورة العرابية ومذكرات الزعماء الوطنيين.

١٥ ـ ويجرى تجهيز قاعة للمعرض فى نهاية الصالة الرئيسية ومساحتها هى ٢٢×١٣ متر تقريباً

ويكفى أن يوضع فيها نظام للتكييف حتى تكون الوثائق فى نفس ظروف التكييف الموجودة بالمخازن.

١٦ ـ يقوم الأرشيف القومى بالتدريب المهنى على شكل محاضرات مما يلقى على طلبة قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة.

١٧ ـ يتألف الموظفون من خمسة وسبعين فرداً بينهم سبعة حاصلون على مؤهل جامعى وبعضهم يعمل هناك منذ عشرين إلى ثلاثين عاماً (منهم خريجو آداب وحقوق وصحافة) وبصفه عامة فإن اللغات مثل الفرنسية والإنجليزية ليست مألوفة لديهم ولا يعرفون الببليوجرافيا المهنية الدولية.

II.2- حالة المبنى:

المجموعات

١٨ ـ إن كاتب التقرير قد زار بصفة مطولة المبنى الحديث على كورنيش النيل وهو ملحق للهيئة العامة للكتاب التى يتبعها الأرشيف. (حيث توجد حالياً المخطوطات القديمة (أى فى هيئة الكتاب)(*) والتى تم نقلها من دار الكتب بجوار المتحف الإسلامى بباب بالخلق.

ويوجد ١٨٠٠٠ سجل و ٢٧٠٠٠ محفظة أو علبة وهى التى من الواضح أنه تم نقلها من القلعة.

(*) المترجم .

1 - J. Deny: Sommaire des archives Turques du Caire. Institute Irancais d'archeolog du Caire; Societé Royale de Geographie d'Egypte, Palais Abdin : 1930 637 p. 55 illustvationu in 8.

2 - Helan Riulin: The Dar al - Watha'iq al - Qaumiyya.

كما قيل أن العدد هو ١٤٧٤٧١ سجل و٢٥٧٩٢ ملفاً وكذلك أعداد لا حصر لها من الوثائق المفردة دون أن يتمكن كاتب التقرير من الاطلاع على إحصاء رسمى كما أشير إلى كاتب التقرير أن هذا الإحصاء فى طريقه إلى التحقيق: وبهذه المناسبة يتم العثور على وثائق كانت مجهولة الوجود حتى الآن ويشمل ذلك على الأخص المجموعات التى تم وصفها فى سجل نشر منذ ستين عاماً(١)

كما يوجد سجل آخر بالإنجليزية ولكنه أقل أهمية(٢)

وأدوات العمل هذه لا يمكن استعمالها بحالتها التى هى عليها فإن طرق التصنيف قد تطورت بصورة جوهرية منذ أن تم نشرها. أما أدوات العمل الحالية فهى على بطاقات.

١٩ ـ لم يقم كاتب التقرير بزيارة الموقع القديم بالقلعة ولكنه تمت الإشارة له أن النقل قد تم بصورة نهائية. ولم يتبين أن هناك فى القلعة إدارة أخرى للأرشيف مهمة جداً إلا خلال زيارته الثانية وهى التى تسمى «دار المحفوظات العمومية» وتقع فى مبنى متسع تم بناؤه فى أوائل القرن التاسع عشر على يد محمد على ويحتوى على الوثائق الإدارية التى ترجع إلى القرن الماضى وحتى أيامنا هذه. ولا تتبع هذه الدار الأرشيف القومى ولكن يدخل إليها المجموعات القديمة تبعاً للظروف بينما تقوم بإعدامات مهمة. وسوف يتم وصفها فيما بعد.

٢٠ ـ وأول العناصر التى يمكن استخلاصها هى طبيعة الخدمات المحدودة جداً التى يقدمها الأرشيف القومى فى مصر والتى هى بعيدة عن التعريف الدولى المعتاد، فإن وجود ثمانية كيلو مترات طولية من الوثائق فى بلد قديم مثل مصر وتعداد سكانه حوالى ستين مليوناً لهو مقدار ضئيل جداً. وهذا القدر يشبه فى فرنسا أرشيف مدينه مارسيليا التى يبلغ تعداد سكانها أقل من مليون نسمة.

ويملك الأرشيف القومى الفرنسى أكثر من ثلاثمائة كيلو متر طولى. كما يملك الأرشيف القومى التركى أكثر من مائة وخمسين كيلو متراً طولياً. وكخطوة أولى فإننا سوف نصف الأرشيف القومى هنا على الحالة التى يوجد عليها ثم ننظر فيها إلى بعض الأرشيفات التى تقوم فى واقع الأمر بحفظ ومعالجة وجمع الأرشيفات القديمة والمعاصرة فى مصر مثل الهيئة العامة للمساحة ووزارة الأوقاف ومجلس الدولة ووزارة التعليم والجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء... إلخ.

٢١ ـ لا توجد وثائق حديثة ترجع إلى ما بعد سنة ١٩٤٥. وإذا ما كان القانون ينص على تسليم الوثائق بعد خمسة عشر عاماً أو ثلاثين عاماً فإن هذا لا يتم تطبيقه.

ولقد لاحظنا عدم معرفة هذا القانون بصفة عامة بما فى ذلك أعلى المستويات الإدارية. ولم تتم الإشارة إليه فى القرار الحديث الذى

ينشئ الهيئة الجديدة التى تضم المجموعات القديمة فى المكتبة القومية والأرشيف القومى واللتين تعتبران فى الواقع مسئولتين عن المجموعات القديمة. ولكن فى الحقيقة ليس هناك ذكر بالمرة للأرشيفات المعاصرة منذ الحرب العالمية الثانية. فإذا استعملنا المصطلح الأنجلو ساكسونى عن الأرشيف باعتبار أنه وثائق تاريخية انتزعت منها القيمة الإدارية وأيضاً ينضم إليها الملفات (الدوسيهات ـ المسجلات) فإن هذه الأخيرة يتولى أمرها آخرون (غير الأرشيف القومى) ونظراً لعدم وجود السلطة الكافية لدى الأرشيف القومى فى مصر فإنه لا يسيطر على تدفق الوثائق التى تفرزها أو تتلقاها الجهات الإدارية فى مصر خلافاً لما هو معمول به فى معظم بلاد العالم عند قيامه بمهمته.

وقد التقى كاتب التقرير مع المسئولين عن الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لدراسة هذا الجانب المهم وهم يعرفون المشكلة لأن مهمتهم هى القيام بالتنظيم واتخاذ الأساليب على المستوى الحكومى.

المبنى:

٢٢ ـ يستكمل الأرشيف القومى حالياً استقراره فى مبنى حديث يبدو كأنه كان قد أنشئ فى أول الأمر ليكون ملحقاً للهيئة المصرية العامة للكتاب فهو قد صمم بصورة كبيرة بحيث تكون له ممرات كبيرة بعرض خمسة أمتار ومكاتب متسعة ومعامل كبيرة وصالة استقبال ومدخل كبير للسلم. أما الفتحات فمزودة بموانع للشمس فى حين أن الحواجز الخارجية من المعدن. فهو مبنى متين أوحى بفكرته ما يمكن أن نراه فى بعض بلاد شرق أوروبا. ولكنه لم يصمم خصيصاً ليصبح الأرشيف. أما الداخل فيبدو أنه مقسم بصورة تحكمية بواسطة مجموعة من الأعمدة. وهناك مساحات كبيرة مفقودة أما مناطق تحركات الموظفين والجمهور فليس هناك فصل بينها وبين أماكن تخزين الوثائق وهناك خمسة مخازن تم ملؤها وتجهيزها برفوف معدنية من طراز قديم ذى زوايا ومسامير ظاهرة تسبب إتلافاً للمجموعات. وتتكون من خمسة مستويات حجمها ٣,٦٠٠مترا٢ ويمثل مجموع ذلك ١٨٠٠٠م٢. وليس هناك ضيق فى مساحة الاستيعاب على المدى القصير طالما أن الأرشيف يقتصر على التعريف المحدد الذى هو عليه الآن.

٢٣ ـ أما التأمين ضد الحريق فيتم بواسطة نظام حديث يستخدم غاز «الهالون» (أو ثانى أكسيد الكربون، Co_2) من نوع Cerderues يماثل النوع الموجود فى هيئة الكتاب ولكنه لا يعمل حتى الآن.

ونظراً لعدم وجود نظام للتكييف فإن معظم النوافذ تظل مفتوحة نظراً للحرارة التى تسود القاهـرة بصورة طبيعية وهى مدينة أنشئت وسط

الصحراء حيث لا يسقط المطر إلا نادراً من الناحية الفعلية ولكن من ناحية أخرى هناك أنابيب للمياه ولكننا لا ننصح بوجود مثل هذه الأنابيب نظراً للخطورة البالغة للغرق فى حالة الحوادث. وهناك طفايات للحريق فى أماكنها ولكن يجب استبعاد تلك التى تعمل بالماء ولا يحتفظ إلا بالتى تعمل بالبودرة.

٢٤ ـ أما التأمين ضد السرقة فيتم بواسطة عدد كبير من الموظفين المراقبين. وهناك سجل للدخول عند المدخل الرئيسى. وهناك أعمال تدعيم للأمن فى مبنى الهيئة العامة للكتاب المجاورة حيث تمت سرقة مخطوطات دينية منذ فترة قريبة. ويكفى اتخاذ إجراءات مماثلة بالنسبة للأرشيف.

أما صالة الاطلاع فهى مراقبة ويبدو أن الوثائق قد تم ختمها بصورة مناسبة ولكن ليس هناك نظام حديث للمراقبة.

٢٥ ـ إن معدلات الحفظ يجب أن تكون فى درجة حرارة ١٨° مئوية تعادل من ناحية قياس درجة الرطوبة ٥٥٪ (تزيد أو تنقص ٥٪) مع تجديد للهواء كل نصف ساعة. ومن الواضح أن هذا ليس هو الوضع فى المبنى ذى الأعمدة الذى ينفتح بصورة كبيرة على كورنيش النيل الذى هو من ناحية ثانية من أكثر الأماكن تلوثاً فى القاهرة. وقيل لكاتب التقرير أن نظاماً حديثاً للتكييف سوف يتم. ويجب أن يكون ذلك طبقاً لمواصفات محددة للغاية وفوق كل شئ أن يتم التنفيذ بطريقة صارمة للغاية. ويجب أن يوضع نظام لمرشحات الهواء مع وجود عناية خاصة بصيانة هذه المرشحات.

٢٦ ـ هناك مصعد كبير يربط بين مختلف الطوابق.

٢٧ ـ ليس هناك طاولة مبنية ممتدة لاستقبال ما يرد من الوثائق. أما صالة استقبال الوثائق فمساحتها صغيرة جداً ومن الصعب استقبال ما يصل من الوثائق. وقد لاحظ كاتب التقرير الأحوال المؤسفة عند نقل المجموعات من وزارة الأشغال العامة التى ترجع إلى ١٩٠٦ فقد شحنت دون ترتيب وألقيت على الأرض وحدثت بها تلفيات نتيجة ربطها بالدوبارة ، وبالرغم من ذلك فإن صالة استقبال الوثائق مجهزة برفوف معدنية حول حوائطها وقد تم تزيينها بصورة مثالية خلال الزيارة الثانية فى شهر مايو. ونحس بأن هذا الجانب الرئيسى من مهنة الأرشيفيين ليس مألوفاً.

٢٨ ـ والمجموعات الآن قد رتبت بطريقة طيبة نسبياً وتمت السيطرة عليها ووضع الأرقام ولكن عمليات النقل المتتالية وطريقة الحفظ السابقة قد جعلها فى حالة مقلقة للغاية[١]

ويجب أن يكون لدينا الأمل بأن المجهودات

(١) بدون أن نكون صارمين بهذه الصورة يمكن لنا أن نسألهم أن يطبقوا النداء الذى ظهر فى العدد ١٥ ديسمبر سنة ١٩٩٢ من نشرة الهيئة العامة لمكتبة الأسكندرية كما يلى:

إن ملايين المخطوطات النادرة تفقد الآن فى مخازن الكتب فى باب الخلق وترجع هذه المخطوطات إلى القرون الأولى الإسلامية ولم يبق من هذه الكنوز النادرة سوى جزء صغير نتيجة للمدة التى أهملت فيها ونتيجة لعدم الصيانة والتأثر بالرطوبة وهناك تقرير لأحد الخبراء يصف الجزء الأكبر منها بأنه فى حالة ميئوس منها. ألا يجب أن نتحرك لننقذ الجزء الباقى.

التى أعلن عنها لصالح الكتب تنسحب بالمثل على الوثائق فى الأرشيف التى لا يوجد منها سوى نسخة واحدة وعلى ذلك لا يمكن استعاضتها.

معمل الميكروفيلم والتصوير:

٢٩ ـ هناك معمل متسع للتصوير يضم معدات حديثة تتم صيانتها بصورة جيدة جداً وهى:

ـ كاميرا للتصوير بالميكروفيلم ٣٥مم و١٦مم من نوع زويتشل أوكى ١٠٠ تم الحصول عليها سنة ١٩٨٩ ولها مكبس كهربائى ولوحة مضيئة ٢مم×١,٥مم. وعلى الأفلام رقمين: رقم الفيلم ورقم تصنيف الأصل.

ـ مكبر من نوع «كورديل ٢٦٠»

ـ طابعة للأفلام السالبة والموجبة «ريال ر. ب» ٧٠فضية.

ـ جهاز قراءة للميكروفيلم «سول ميكروفيلم ميركير ٤٤٦٢»

ـ قارىء طابع لجهاز قراءة الميكروفيلم «طابع كانوا ن . ب ٨٧٠»

ـ جهاز تصوير فوتوكوبي اكسيروكس ٢٥١٠ حجم ٩٠,مم

ـ جهازين للتصوير بالفوتوكوبى ١٠٢٥ مع عدسة «زووم» وتكلفة التصوير ثلاثة جنيهات مصرية أى خمسة فرنكات فرنسية تقريباً

٣٠ ـ وفى الحقيقة فإن هذا المعمل ينقصه معمل تصوير ليخرج نسخاً على شكل الصور الفوتوغرافية ويحتاج إلى تهوية محددة، كما يحتاج إلى أجهزه التقاط مناظر ٦×٩ أو من نوع «أجهزة الغرف» وهو مايلزم للوثائق ذات الأحجام الكبيرة.

٣١ ـ والمشكلة الرئيسية هى عدم وجود الفنيين الذين يستطيعون تشغيل هذه الأجهزة التى هى تقريباً جديدة ومن نوع ممتاز.

معمل الترميم

٣٢ ـ هناك ثمانية أفراد يقومون بإدارة معمل الترميم والمسئول عنهم قد تم تدريبه فى دار الكتب ويقومون بتجميع المواد بطريقة يدوية تدل على قدرة عالية أما ألوان عجينه الورق فإنه يتم تلوينها حسب الحاجه إما بلون الشاى أو القهوة أو الكركديه وعندما قام كاتب التقرير بزيارته كانوا يرمون أعداداً من الجريدة الرسمية متهرئة بصورة كبيرة.

٣٣ ـ أما الموظفون فهم من المستوى الجامعى المرتفع اثنان منهم حاصلون على دبلوم فى الزراعة وثلاثة حاصلون على شهادات فى العلوم وثلاثة حاصلون على شهادات فى الآداب.

٣٤ ـ ولسوء الحظ وبعكس ما هو موجود فى معمل التصوير فليس هناك أية أجهزة حديثة مما تقوم بالتعقيم بهيدروكسيد الباريوم. ولكن يجب أن يكون هناك مخزون من الورق اليابانى وعلب من الكرتون خالية من الأحماض. وجهاز فرد إليكترونى. وميزان إليكترونى وجهاز لقياس درجة الحموضة وآخر لقياس درجة

الرطوبة أو الحرارة. وكل هذه الأجهزه هى الحد الأدنى المطلوب لعلاج هذه المجموعات الثمينه والمهمة فى نفس الوقت والتى عانت الكثير.

وليس هناك تهوية كافية فى مكان تستخدم فيه المواد الكيميائية. ويجب تركيب شافط للهواء ولاننصح بإعطاء دورات تدريبية للموظفين فى هذا المعمل فى دول متقدمة وهو على حالته التى هو عليها وتنقصه كافة التجهيزات الحديثة

III- الأرشيفات الأخرى

III.1- الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء

٣٥ ـ هذه الإدارة الحديثة جداً تقع فى مبنى جديد على طريق المطار. ولم يجد كاتب التقرير الوقت اللازم لزيارتها ولكن شهرتها تتوافق مع المعلومات التى حصل عليها من الباحثين. وأية سياسة قومية تجاه الأرشيف يجب أن تأخذ فى اعتبارها أنها عنصر أساسى. فهى معهد قومى للإحصاء يضارع فيما يفعل أرقى المعاهد فى العالم فى أيامنا هذه. فهو حديث مجهز بالحاسبات الآلية وعلى علاقة بالمؤسسات الدولية المماثلة وكذلك مع الجامعات.

٣٦ ـ ولقد ورث الإحصائيات فى مصر والتى بدأت فى القرن التاسع عشر. وهذا الجهاز يقوم بالإحصائيات والاستطلاعات المعاصرة عن السكان ومدى زيادتها وتأثير الأحداث عليهم كما فى حرب الخليج... الخ وهو يجمع بصفة مركزية احصائيات الوزارات الاخرى مثل التربية والتعلم والعمل... إلخ ويملك كل معطيات الأرقام الجارية والتى لها خصائص إحصائيات السكان على أرض مصر فيما يتعلق بالاقتصاد والاجتماع. ولا يحتفظ باستبيانات لقواعد الإحصائيات السابقة والتى بناء على ذلك لم ترسل إلى الأرشيف القومى. فأول إحصاء حدث فى سنة ١٨٤٦ مسجل فى ١٠٢ سجل وكانت سنة ١٨٨٢ هى العام الأول الذى جرى فيه إحصاء شامل استغلت نتائجه.

٣٧ ـ ويتعاون الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء بصورة مهمة مع دول وجهات أخرى وعلى الأخص مع وزارة التخطيط القومى.

III.2- الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

٣٨ ـ لقد تم إنشاء الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ وتم تنظيمه فى سنة ١٩٩١ (بالقرار رقم ٣٠٠) وبعد صدور القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ الذى يتعلق بالإدارات العليا للحكومة ثم إنشاء معهد تدريب الإدارات العليا بالقرار رقم ٢٤١.

ويتولى هذا الجهاز إصلاح الأداة الحكومية من ناحية التنظيم والتقويم والتفتيش على الأجهزة الحكومية وكذلك التكوين المهنى للموظفين بالتعاون الوثيق مع وزارة المالية فيما يتعلق بمرتبات الموظفين وتقع على عاتقه المهمات التالية:

- اقتراح القوانين التى تتعلق بتنظيم الموظفين وإبداء الرأى حول المشروعات التى تخصهم قبل الموافقة النهائية عليها.

- دراسة وتقويم الهياكل الإدارية فى كل الجهات الإدارية ومراجعة المشروعات التى تخص إنشاء هيئات جديدة أو تعديل الهيئات الموجودة قبل التصديق عليها بواسطة السلطة المعنية.
- تطوير قواعد الاختيار للوظائف.
- تطوير الدراسات المتعلقة بمشروعات التنمية بهدف تحسين كفاية الإدارة وأساليبها
- اقتراح ومتابعه تنفيذ مشروعات تكوين الكوادر فى الدولة وتقدير الميزانية اللازمة

٣٩ ـ أما الإدارة المركزية لمشروعات التنمية فإنه يقع على عاتقها على الأخص القيام بالدراسات واكتشاف المشاكل وأسباب حدوثها وبناء عليه اقتراح الحلول المناسبة. وقد قُدِّمت هذه الادارة إلينا على أنها هى المسئولة عن متابعة برنامج اليونسكو عن الأرشيف.

٤٠ ـ أما إدارة شئون المحافظات فإنها تقوم بزيادة قدرات الإدارات فى المناطق الإقليمية.

٤١ ـ أما مركز تدريب قيادات القطاع الحكومى فى الأسكندرية الذى أنشئ سنة ١٩٩١ بالقرار رقم ٢٤١ فى أعقاب صدور القرار رقم ٥ فى نفس العام والذى يخص وضع الادارة العليا. فإنه إلى جانب قيامه بالتكوين المهنى التقليدى ينظم حلقات بحث لدراسة ومناقشة المشاكل الإدارية المعاصرة وتبادل الخبرات على المستوى الدولى.

٤٢ ـ وكان الاتصال بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة هو أكثر هذه الاتصالات فائدة. لأنهم يعرفون تماماً الأولوية المطلقة لمناهج معالجة الأرشيفات الجارية والمشكلات التى تعانى منها فى مصر.

وإن كاتب التقرير فى إقامته الأولى لم يستطع أن يزور إلا الأرشيف القومى. فقد استنتج الغياب التام لإدارة الأرشيفات الجارية.

ولكن فى اجتماعه الثانى مع الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الذى نظمه رئيس الإدارة المركزية للتنمية قد أظهر قيمة الدور الذى تلعبه إدارة عالية القيمة وهى دار المحفوظات بالقلعة والتى تتولى أمر جزء كبير من الأرشيف الإدارى والتى لابد وأن ترسل الوثائق ذات القيمة التاريخية فيها إلى الأرشيف القومى. وأن التشريع والتنظيم موجودان بالفعل ولكن بدا خلال اجتماع العمل الخاص هذا أن التنفيذ الفعلى ـ يجعلنا نرغب ـ وهو يستحق ـ أن يُقوَّم تقويماً خاصاً محددا قطاعاً وراء قطاع. وهذا التقويم يقع ضمن اختصاصات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

٤٣ ـ ولقد لاحظنا التعديلات التى طرأت على الأرشيف القومى فيما بين الزيارتين. فالأرشيف لم يعد خاضعاً للهيئة المصرية العامة للكتاب. وأصبح جزءاً من هيئة أنشئت حول المخطوطات القديمة فى دار الكتب القديمة حيث يوجد المتحف الإسلامى الآن. ولاحظ كاتب التقرير أن هذا الأصلاح اخذ فى الاعتبار ثراء الأرشيف الذى يعتبر فعلاً ذا قيمة تاريخية. ولكنه لايعالج الإرشيفات الجارية على الإطلاق. مع قيامه باختيار ما يجب الاحتفاظ به منها وما يجب إعدامه خلال المدد القانونية. وهو ما يجب تثبيته على مستوى الحكومة بالتعاون الوثيق مع الأرشيف القومى.

وسبق أن لاحظنا أنه فى معظم بلاد العالم فإن الأرشيفات ترتفع فى مستوى تبعيتها الحكومية

(للقصر الملكى ـ لرئاسة الجمهورية– لرئاسة مجلس الوزراء)

٤٤ ـ أن كلمة «أرشيف» فى اللغة الفرنسية كما هو الحال فى اللغة العربية كثيراً ما يكون مفهومها أنها تتعلق بالمحفوظات القديمة. ولقد سمى الأرشيف القومى فى المملكة المتحدة بهذا المعنى "PRO" "Public Records Office" ولكن المعنى أكثر وضوحاً فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يسمى Nationae Archives and Records Services

٤٥ ـ والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة أكثر تقبلاً للمشكلات التى تتعلق بمعالجة الملفات فى المكاتب وعلاقتها باستخدام الحاسب الآلى والتوثيق. ففى كل وزارة توجد وحدة للمعلومات (وحدة مركزية للمعلومات) يدخل ضمن اختصاصاتها مسائل تتعلق بالأرشيف والتوثيق (ترتيب الملفات والتوثيق). وقد تم الاعتراف بأن أحد المشاكل الرئيسية هى التنسيق والفصل اللذين يجب عملهما بين مراكز التوثيق وبين وحدات ترتيب الملفات Filing units

٤٦ ـ وهم يرحبون بأية مطبوعات حول هذه المشاكل وبالإضافة إلى المطبوعات التى حملها معه كاتب التقرير (Etudes RAMP) من البرنامج العام لليونسكو ووثائق الإدارة الفرنسية للتنظيم والأساليب والزيارات فى الوزارت ومجلة الوثائقيين الأمريكيين... إلخ فإنه يمكن تنظيم حلقات بحث فى هذا الاتجاه كما أبديت رغبه ملحة فى ظهور ببليوجرافيا مترجمة إلى اللغة العربية لهذه المطبوعات. وقد سجل رئيس الفرع الإقليمى العربى للمجلس الدولى للأرشيف هذا الاقتراح الذى يحظى بكل تأييده. فإن بعض الجهات الإدارية مثل الارشيف القومى بالتحديد لاتستخدم إلا اللغة العربية فقط وبدون أن توجد المطبوعات المهنية باللغة العربية فلن يكون هناك تكوين مهنى ممكن فى هذا الجزء من العالم

٤٧ ـ وقد أعلن الجانب المصرى بوضوح أن الحصول على مساعدة اليونسكو وكذلك برنامج الامم المتحدة للتنمية أمر مطلوب ويجب أن يدخل ذلك ضمن الخطة الخمسية فى مصر كما تم رسمها فى نوفمبر سنة ١٩٩٢ للفترة مابين ١٩٩٣ و١٩٩٧. وقد أوضح كاتب التقرير الدور الذى لايمكن لأحد أن يقوم به سوى المجلس الدولى للأرشيف وذلك لإعداد الملف اللازم فى هذا الاتجاه وذلك بناء على أن له تجربة كبيرة فى هذا المجال. حيث أن الدول العربية مثل الجزائر وتونس واليمن فى طريقها إلى تحديث أرشيفاتها القومية وبناء مبان متخصصة يستطيع القيام بمهمتها فى إطار الخصوصية الإقليمية.

III.3– دار المحفوظات العمومية

تقع دار المحفوظات فى مبنى مصمم معماريا من

الاحجار ذات الحجم الكبير ولها سلم عريض قام ببنائه محمد على عند اسفل القلعه. ويعرف المصريون دار المحفوظات جيدا حيث يأتون للبحث والحصول على كل انواع الملفات. وفى الزيارة الأولى تم الخلط بين هذه المؤسسة والإرشيف القومى الذى كان بدوره موجودا داخل القلعه.

وأدى ذلك إلى إعاقة فهم النظام القومى للأرشيف فى مصر. ويستطيع المبنى استيعاب حوالى ٢٠ كيلومتراً طولياً من الوثائق. ولقد شاهد كاتب التقرير على الأخص سجلات يطلع عليها عدد كبير من الأفراد ويستقبلهم عدد كبير من الموظفين أيضاً. ويبدو أن ليس لديهم أدوات عمل بالمعنى التقليدى للمصطلح. ولكن الوثائق مرتبة ترتيباً جيداً حسب الجهات الإدارية التى ورد منها. ويستطيع الموظفون استخراجها بسهولة. وكانت الوثائق التى تم الاطلاع عليها مجلدة بصفة عامة ولكنها فى حالة متقدمة من التلف بحيث تستلزم أعمال ترميم مهمة وتعقيم وتكييف فى حالة نقلها إلى الأرشيف القومى.

٤٩ ـ والعمل فى هذه الدار لايزال فعالاً جداً لإدارة الملفات المالية وممتلكات المواطنين وسجلات الحالة المدنية للمواطنين. وجزء من المستخرجات يتعلق بإثبات الملكية. وتتبع الدار وزارة المالية وبها ملفات جميع الموظفين منذ عهد محمد على. وأقدم هذه الملفات يرجع إلى عهد بونابارت. وعن المقابلات التى قام بها كاتب التقرير فى تلك الدار أخبر بأنها لم تتلق إية إضافات جديدة منذ عشرين عاماً واختصاصها هو مستندات الملكيات العقارية وسجلات الأحوال المدنية (ولكن ليس بعد سنة ١٩٦١) وهى لم تعد تتلقى ملفات الموظفين. وتقع هذه المواد الآن فى اختصاص مصلحة الضرائب العقارية ووزارة العدل اللتين تقومان الآن بالإشراف على مستندات الملكلية العقارية. أمافيما يتعلق بالخرائط– التى نصُفها فى موضع آخر ـ فليس لها وظيفة مالية فيما يبدو.

٥٠ ـ وتتبع هذه الدار وزارة المالية وينظمها قرار وزارى بتاريخ ١٢ يوليو سنة ١٩٦٧ ولم نستطع معرفة تفاصيله

علاقة دار المحفوظات مع الأرشيف القومى

٥١ ـ يقوم مندوب من الأرشيف القومى باختيار ما يصلح لأن ينقل إلى الأرشيف وترسل القوائم إلى الأرشيف ليقرر مايجب إعدامه. وقد حدثت إعدامات مهمة فى الآونه الأخيرة ولكن لم توضح المعايير التى تم الإعدام بناء عليها، سوى أن ملفات بعض الشخصيات المهمة قد تم الحفاظ عليها.

٥٢ ـ والذى يجذب الانتباه للوهلة الأولى أن هذا المبنى وما يقوم به من مهمات فيما يتعلق بالمجموعات الأرشيفية المغلقة بحب أن تكون فى حوزة الأرشيف القومى مع وجود أخصائيين تم تكوينهم لمعرفة الفرز والإعدام للأرشيفات الحديثة والمعاصرة على أن يؤخز فى الاعتبار بصفة دقيقة قيمتها كتراث وطنى وتاريخى طبقاً للقواعد والطرق المعترف بها دولياً.

ولهذا فنحن نرى أهمية من نصبو إليه من إلحاق الأرشيف القومى بمؤسسة تشرف على

الوزارات كلها وعلى مستوى أكثر قرباً من الحكومة.

III.4- الهيئة العامة للمساحة والخرائط:

٥٣ ـ تتبع هذه الإدارة المهمة وزارة الأشغال العامة والرى ويعرفها المصريون جيداً أيضاً. وهى تحتفظ بأكثر من مائة وخمسين ألفاً من الخرائط والرسوم القديمة والمعاصرة وتضعها تحت تصرف الجمهور وتقع فى حى الأورمان بالجيزة فى مبنى قديم متسع ويجرى حالياً بناء مبنى جديد فى نفس الحى. وأقدم ما هو موجود لديهم من وثائق يرجع إلى القرن الثامن عشر. وهناك قسم لم نزره يختص بجمع الوثائق التاريخية.

٥٤ ـ يوجد بها قسم متكامل من الأجهزة الحديثة تماماً (ميكروفيلم ـ تصوير ـ (أكسيروكس ...) يسمح باستخراج نسخ بناء على تقديم طلب للخرائط التي يحتاج إليها الجمهور. وقد تأكد لدينا من ناحية أخرى بأن الباحثين يعاملون معاملة طيبة

٥٥ ـ وهناك مشروع يتم تمويل جزء منه بواسطة الدولة (مجمع المساحة والخرائط) يسهم فى تطوير خدمة إدارية فعالة فى الواقع ومدركة لقيمة التراث الوطنى للمجموعات التى تحتفظ بها. وتستخدم المعلومات بمعاونة الرسم بواسطة حاسب آلى متقدم.

٥٦ ـ يبدو أنه ليس هناك أى صلة تنظيمية بين الهيئة والأرشيف القومى الذى يتبع وزارة الثقافة.

٥٧ ـ لقد قوبل كاتب التقرير فى هذه الهيئة أحسن مقابلة وتقبلت منه كل الاستشارات الخاصة بحفظ المجموعات القديمة. وفى سنة ١٩٨٨ طلبت إدارة من إدارات الخرائط والرسومات القديمة الاشتراك فى المؤتمر الدولى للأرشيف الموجود فى باريس ولم تنجح فى ذلك. وقد وعدهم كاتب التقرير بتأكيد عضويتهم فيه.

III.5- الهيئة العامة لمكتبة الأسكندرية:

٥٨ ـ تتكون الهيئة التى ستقوم بتنفيذ مشروع مكتبة الأسكندرية بناء على الاتفاق المعقود بين مصر وهيئة اليونسكو فى ٢٦أكتوبر سنة ١٩٩٠ من ثلاثة أجزاء: لجنة دولية ترأسها السيدة سوزان مبارك ـ لجنة دولية تنفيذية تتكون من اليونان وفرنسا وإيطاليا والنرويج وعمان والمملكة العربية السعودية وتركيا والولايات المتحدة ومصر. وتكون مسئوليتها الإشراف على تنفيذ المشروع بما فى ذلك النواحى المالية ـ وسكرتارية تنفيذية تتكون من مدير يعينه اليونسكو ومساعد له وعدد من الموظفين المؤهلين تعينهم مصر للقيام بمساعدته.

٥٩ ـ وقد وضع رئيس جمهورية مصر مشروع إنشاء مكتبة الأسكندرية تحت إشرافه منذ سنة ١٩٧٨. وصدر القرار الجمهورى رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء الهيئة العامة لمكتبة الأسكندرية ومقرها مدينة الأسكندرية وتتبع وزارة التعليم. وهذا هو مشاركة مصر فى المشروع ومدير الهيئة هو المدير المساعد للمشروع

٦٠ ـ وقد قام كاتب التقرير بمقابلات مطولة مع

مدير المشروع ومع نائب المدير المساعد للهيئة العامة لمكتبة الأسكندرية.

٦١ ـ ولقد لوحظ أن النشاطات فى مجال الميكروفيلم يتم تنفيذها بالاتفاق مع شركة خارجية فى الادارة الحالية. وهى بصفة رئيسية معمل الميكروفيلم بصحيفة الأهرام التى تنفذ تصوير المجموعات التى فى طريقها للتكوين وهناك فعلاً الميكروفيلم لمضابط المناقشات التى جرت فى البرلمان المصرى والجريدة الرسمية.

وتطلع الهيئة العامة لمكتبة الأسكندرية على العديد من الوثائق الإدارية الرسمية والقوانين المصرية وستضع كل ذلك فى خدمة الجمهور. ويقول المسئولون بالهيئة أنهم يعرفون أين توجد الوثائق وكيف يطلعون عليها.

٦٢ ـ وتوجد ثلاث قارئات طابعات من ماركة «كانون» حديثة فعلاً بجانب تجهيزات للمعلومات يستخدمها موظفون أكفاء مؤدين لعملهم (فهرس MAC , CCF) وقد أعطى للهيئة ٣٠٠٠٠كتاب فعلاً وسوف يتم التزويد لـ ٢٠٠٠٠٠مجلد قبل الافتتاح مع زيادة سنوية قدرها ٧٥٠٠٠ مجلد تشترى وتتم فهرستها وتحليلها.

٦٣ ـ وقد ركز المسئولون عن المكتبة أقوالهم عن أن مشروعهم يتجاوز بصورة كبيرة إطار المكتبات الموسوعية الكلاسيكية. وسيكون هناك اهتمام بدراسات تتصل اتصالاً وثيقاً بالتراث التاريخى والجغرافى والثقافى لمدينة الأسكندرية ومصر عامة والشرق الأوسط وسيتم الحصول على مخطوطات وكتب نادرة وخرائط جغرافية وجيولوجية وخرائط بحرية وصور لمواقع أثرية ورسوم لتخطيط المدن... إلخ من بين الوثائق التى يتم التزويد بها وبالإضافة إلى ذلك فإن الأرشيفيين مدعوون للإسهام فى المشروع الذى تقوم به الحكومة المصرية وبالتحديد فإن ذلك يخص مؤسستين:

ـ مكتبة بلدية الأسكندرية.

– مكتبة المعهد العلمى فى القاهرة.

واللتين تمتلكان مجموعات أرشيفية مهمة

ومن ناحية أخرى فإنه لكى نتجنب الصراع بين الاهتمامات وتكرار الاستعمال فإنه ينتظر أن يكون هناك تعاون وثيق مع الخبراء الدوليين وذلك لتحديد المحتوى الفكرى للمجموعات.

٦٤ ـ وبالنظر إلى ما تحتفظ به محافظة الأسكندرية فى مكتبتها من أرشيفات فإنهم أخبروا كاتب التقرير أن مكاناً خاصاً سيعد داخل مكتبة الأسكندرية لنقلها إليه بحيث يكون له فى النهاية كيان مستقل.

٦٥ ـ كما أن هناك مشروعات لإنشاء أماكن لجمع المجموعات الثمينة مثل إنشاء مخازن مكيفة ومعامل للترميم والتصوير.

٦٦ ـ ويجب الإشارة إلى أن الهيئة العامة لمكتبة الأسكندرية تتبع وزارة التعليم فى حين أن الهيئة العامة للكتاب التى يدخل ضمنها الأرشيف القومى هى تابعة لوزارة الثقافة.

III.6 - أرشيف محافظة الأسكندرية:

٦٧ ـ يوجد جزء كبير من أرشيف محافظة الأسكندرية وحوالى ٣٠٠٠ إلى ٣٥٠٠ مخطوطة فى مكتبة المحافظة وتقع فى بئر السلم

فى المحافظة وقد وافقت المحافظة من ناحية المبدأ على نقل ذلك إلى المكان المؤقت لمكتبة الأسكندرية. وحالة حفظ هذه المواد حرجة جداً.

٦٨ ـ وهناك مشكلة كبيرة تتعلق بالتكوين المهنى ويمكن أن تُحل مع مشروع إنشاء المعهد الدولى لدراسة المعلومات International School of information والذى ينتظر أن ينشأ داخل إطار مشروع مكتبة الأسكندرية.

٦٩ ـ هناك عدد كبير من الوثائق فى حالة من الفوضى تحت الاستاد وهى فى حالة دراماتيكية. ومن الملح أن تضم هذه الوثائق إلى مكتبة الأسكندرية فى وقت قريب جداً.

وتحتاج كتلة هذه الوثائق التى لم يستطع كاتب التقرير زيارتها إلى معونة الخبراء. وسوف يكون هناك مبرر إضافى لطلب معونة دولية محددة حيث أن هنا مصدر لتاريخ مجتمع كان يضم كل طوائف البشر والذى عرف فترة من الازدهار ولكنه اندثر. ومما يثير الاهتمام بهذه الوثائق أنها تعكس أهمية الخصائص المحددة للمجتمع المصرى الذى تتم معالجتها بصورة هامشية فى الأوصاف الروائية التى يكتبها عدد من المؤلفين الذين لا يتحرون الحقيقة التاريخية إلا قليلاً.

٧٠ ـ وهذه الوثائق عبارة عن الجزء الأكبر من أرشيف البلدية التى ألغيت سنة ١٩٦٠ مع أرشيفها.

III.7 - المجمع العلمى المصرى والجمعية الجغرافية:

٧١ ـ لقد قام كاتب التقرير بزيارة هذا المجمع الممتاز مرتين على مدى عشر سنوات فى سنة ١٩٨١ وفى سنة ١٩٩٣ وتقع هاتين الجمعيتين فى مبنيين تاريخيين فى قلب القاهرة على بعد خطوات من الجامعة الأمريكية. وأدى وقوع الزلزال الأخير إلى إيجاد حالة ملحة للتدخل الصارم لمنع التلف الذى يزحف على ما كان يعتبر منارة للثقافة المصرية المعاصرة. فبجانب القاعة الفخمة للمؤتمرات ذات الطراز الموريسكى فهناك متحف للأجناس ونماذج مكبرة وصورة من قناة السويس وقاعة مهمة للخرائط والرسوم. وقبل كل شئ هناك مكتبة ذات ثراء لا مثيل له. وتتم صيانة كل هذا بطريقة بطولية من جانب أعضاء المجمع والجمعية الجغرافية اللتين لهما رئيس واحد.

٧٢ ـ وهناك شائعات تدور هنا كما تدور فى أماكن أخرى عن اختفاء أشياء مهمة. ولكن دون أية إمكانية لإثبات ذلك. ويشهد كاتب التقرير أن هناك إجراءات أمن مشددة حالياً وهناك قاعة للبحث كان يعمل بها عدد من الباحثين. ويجرى العمل الآن على إحصاء الخرائط وتسجيلها .

٧٣ ـ وإن المجموعات المتفردة التى توجد هناك يجب أن يخصص لها بصورة ملزمة اعتمادات مالية عامة وذلك لكى تعالج مهنياً على مستوى أهميتها، ولكن يجب ألا نقلل من أهمية ضخامة تلف المبانى التى أصبحت خطيرة بالنسبة لاستقبال الجمهور.

(فهناك خطر الحريق وخطر الانهيار) وكذلك هناك أيضاً ما يجب فعله بالنسبة للمجموعات ذاتها.

وإن الخرائط والرسوم هذه تحتاج إلى عمل ضخم من الترميم والتكييف.

٧٤ ـ وقد قدمت مكتبة الأسكندرية مشروع اتفاق مع المجمع العلمى المصرى للتغلب على هذه الصعوبات ويمكن أن نتبين أن الإشراف على مسئولية هذا المجمع يجب أن يكون فى القاهرة ذاتها.

III.8 - جامعة القاهرة:

قسم المكتبات والوثائق

٧٥ ـ تتولى جامعة القاهرة مقاليد الدراسة الأرشيفية ولكن عدم وجود المصادر باللغة العربية من ناحية والصعوبات الموجودة بالأرشيف من ناحية أخرى حيث لا يوجد مهنيون متخصصون يحصلون على مرتبات مناسبة تهدد متابعة الدراسة فى هذا القسم(١) أما مطبوعات اليونسكو والمجلس الدولى للأرشيف فغير معروفة. ويبدو أن الملحقيات الثقافية بسفارات الدول المختلفة فى مصر يمكن لها أن تمد هذا القسم بالتآليف التى تتعلق بعلوم الأرشيف لهذه المؤسسة التعليمية. وربما كان انضمام مصر حديثاً إلى المجلس الدولى للأرشيف وفرعه الإقليمى العربى يمكن أن يكون قاعدة للتعاون الدولى المتزايد فى علوم الأرشيف.

٧٦ ـ وكإصلاح لمناهج التعليم فى علوم الأرشيف وعلوم المكتبات فإنه تم مؤخراً إدماج الاثنين فى منهج واحد مع تخصص فى علوم الأرشيف فى السنة الرابعة.

٧٧ ـ وهناك دراسات أخرى عديدة لعلوم الأرشيف فى جامعات أخرى وعلى الأخص بنى سويف التى تبعد حوالى مائة كيلومتر عن القاهرة. وقد قام طالب قديم بدراسة معالجة الأرشيفات الجارية فى الأسكندرية.وبخلاف ذلك فلا توجد دورات تدريبية فى الأرشيف أو على الأقل ليس هناك أحد قد تلقى هذا التعليم إن لم يكن تعليماً نظرياً فى الحقيقة. وبالرغم من ذلك فإنه يمكن لنا أن نظن أنه سيكون من السهل إعادة الحيوية إليه وتحديثه كما يجب.

٧٨ ـ ويجب أن يكون هناك تقويم محدد لهذا القطاع ويكون له الأولوية إذا أردنا التطلع إلى إيجاد سياسة متناسقة فى مجال الأرشيف فى مصر منفصلة عن المكتبات وعلى المستوى الدولى.

أرشيفات الجامعة:

٧٩ ـ لقد لاحظنا وجود مجموعات أرشيفية مهمة جداً فى جامعة القاهرة أو جامعة الأزهر وهى هنا كما فى جهات أخرى يتم الخلط بينها وبين المكتبات وهو أمر خطير بالنسبة لاستمرار وجودها. وهناك متحف للتعليم ويوجد به أيضاً وثائق أرشيفية وإحصائيات مهمة. ولكن الأرشيف القومى لا يسيطر على هذه الوثائق التى يبدو أنه لا يوجد لها سجل ولا دليل للإيجاد.

---

(١) على سبيل المثال فإن آخر مصدر للدراسة هو كتاب الأرشيفات فى فرنسا Manuel d'archivistque الذى يرجع إلى سنة ١٩٧٣؟

III.9 - وزارة الأوقاف

تعرف:

٨٠ ـ الوقف هو وضع عين بحيث لاتباع ولاتشترى مع استغلال ريعها فى عمل دينى أو خيرى ربما كان صيانة مسجد أو آبار أو مستشفى. وهناك الوقف الخيرى أو العام والوقف الأهلى أو الخاص أو العائلى ويشرف على الوقف «ناظر» (مشرف) يتولى الإشراف على أن الريع فى حد ذاته ينفق حسب شروط الوقفية. وكتراث فى مصر فإن جزءاً كبيراً من الأراضى المصرية كان موقوفاً:ففى سنة ١٩٤٢ كانت الأراضى الموقوفة تمثل ١١,٥٪ من مجموع الأراضى التى يملكها الأفراد. وبناء على هذه الحقيقة فإنه من زمن محمد على فإن الإدارة المركزية للأوقاف تظهر عندها رغبات إصلاحية تجاه الوقف والتى تتراوح بين السيطرة على إدارة النظار وبين أنواع من الضم وقد أنشئت وزارة الأوقاف فى سنة ١٨٤٦ وتنشر ميزانية للأوقاف كل عام منذ ذلك الحين ثم صدر قانون أحدث إصلاحات عميقة فيها فى سنة ١٩٤٦ وحتى ثورة سنة ١٩٥٢ التى قبلت كل أوضاعها[١].

٨١ ـ وهناك أيضاً أوقاف لغير المسلمين يملكها يهود ومسيحيون. وعندما تحولت إدارة الأوقاف إلى وزارة أعطيت أوقاف غير المسلمين الحق فى وضع خاص وهو أن يديرها نظار تعينهم المحاكم واستمر القانون رقم ١٩٦٠/١/٢٦٤ فى الاعتراف بأوقاف للأقباط الأورثوذوكس لها الشخصية المعنوية ويتكون مجلس إدارتها من بطريريك الأقباط الأورثوذوكسى الذى يرأس المجلس وعدد من البطاركة مع عدد آخر من الخبراء الأقباط الأورثوذوكس يعينون بقرار من رئيس الجمهورية.

٨٢ ـ وقد ذكر مقال نشر فى صحيفة «وطنى» فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٨٠ ونقل عنه كتاب «الوقف فى مصر المعاصرة» المشار إليه سابقاً يبين الحالة الحرجة التى توجد عليها وثائق هذا النوع من الأرشيفات.فلم تكن هناك سجلات أحسن الحفاظ عليها تختص بأوقاف البطريريكية وبناء عليه كان يمكن أن يتم الاستيلاء على الأوقاف حسب الأهواء. وكان صادق حنين باشا هو أول من اقترح أن يتم إعداد سجلات خاصة لتسجيل الأوقاف الدينية وكان ذلك خلال حقبة «شركة مياه القاهرة».

٨٣ ـ أما مشكلة سوء استغلال الممتلكات الدينية والإصلاحات المختلفة التى تتناولها منذ خمسين عاماً فهى مشكلة معاصرة دائماً وهذا ما ذكره مقال نشر فى صحيفة «الأهرام» فى ٢٦/٢٥ أغسطس سنة ١٩٨٠ قائلاً: «ما هى الأسباب الحقيقية لهذا الاستغلال؟ وتأتى الإجابة على لسان السيد أحمد حمدى مدير أوقاف الأسكندرية الذى يشهد فى إدارته أكبر عمليات الاستغلال على مستوى الجمهورية. فهو يقول أن سبب هذه المشكلة أن معظم هذه العقارات ليس لها «حجج» أو «سجل» إلا تلك المحفوظة فى أرشيف القلعة أو فى وزارة الأوقاف أو فى إدارة الشهر

(١) لقد رجعنا فى هذا الصدد إلى الدراسة التى نشرت سنة ١٩٨٢ (الأوقاف فى مصر المعاصرة) وهى دراسة كتبها كامل بربار Kamel Bar bar وجيلز كييل Jilles Kijel مع طارق حسنى Tarek Hosni (دراسات فى الميزانية).

العقارى التى لم يهتم أحد بالبحث فيها أو عنها أو يتصفحها ويشرح محمياتها.

٨٤ ـ وعلى ذلك فأرشيف الأوقاف ليس أرشيفاً ثقافياً وتاريخياً فحسب ولكنه بالمثل أساسى للإدارة المعاصرة لمساحات مدنية وريفية تعانى من عدم تأكدها لمستندات ملكيتها.

أرشيفات الأوقاف

٨٥ ـ وكانت النتيجة أن وجدت أرشيفات للوقف فى أماكن عديدة: فى الأرشيف القومى كما فى وزارة الأوقاف ذاتها وفى أرشيف البطريريكية وفى دير سانت كاترين بالإضافة إلى جهات أخرى والمجموعات المحفوظة فى الأرشيف القومى فى حالة جيدة وعليها أرقام ويمكن الاطلاع عليها(١).

٨٦ ـ وقد وجد كاتب التقرير الفرصة للإطلاع على الاستعمالات الحديثة فى إطار ترميم قصر «الهروى» فى القاهرة والتى قدمها المسئول عن البعثة الفرنسية لترميم القاهرة الإسلامية فهناك عناصر «وصفية» وما يتعلق بالأنساب وسجلات ..إلخ(٢).

٨٧ ـ وتكمن الصعوبة فى أن الأوقاف بصفه عامة تصنف بالتاريخ واسم الواقف. والمعلومات المسجلة على الحاسب الآلى هى الوسيلة الوحيدة للإتيان بمعلومات بصورة مفصلة من هذا السجل الأساسى للتاريخ الاجتماعى والدينى والحضرى والريفى فى مصر(٣).

III.10 - أرشيفات دير سانت كاترين

٨٨ ـ سمح لكاتب التقرير بزيارة مكتبة مخطوطات سيناء التى تشتهر بأنها فى المقام الثانى بعد مخطوطات الفاتيكان وقد عد « كامل » ٢٣١٩ من الوثائق العربية أو باللغات الأخرى(٤).

---

(١) نشر المعهد الفرنسى للآثار سجلاً للوقفيات الأكثر قدماً نشره الدكتور محمد محمد أمين.

(٢) Bernard Maury:
Restauration de la maison HaraurJuin 1992, 28 p. daetylographiées.

(٣) إن مدام نيللى حنا Nelly Hanna الاستاذة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة هى من أفضل المختصين فى معرفة مثل هذه المصادر وقد اطلعنا بناء على نصيحتها على : «اللغة المستخدمة فى البيوت الخاصة المصرية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر.
"Le vocabulaire de la maison privée aux xvii éme et xviiiéme siecles".
Egypte monde arabe Drort Economie Societénob 2 éme trimeshe 1991 p p . 21- 27." وذلك فى
les maisons moyennes du Caire et leurs he bitamls aux xvii eme et xviii eme liccles. وكذلك
These de dochot s'stat sotenue em Aix - en - Panrnce1988.
"Le ension waqf Raduan ou Cie d ous " L'Rabtat traditonmel dons bes fays musul- وكذلك
mans autus de be Meditemanee L'heritage architectral, formes et fonctinoo le Cairo p p
. 61 - 77.

(٤) أنظر Kamel, Fihris maktabat dayr Saint Kåtrin bi fir sina (فهرس مكتبة دير سانت كاترين بجبل سيناء باللغة العربية الجزء ١ – ٢. القاهرة ١٩٥١)
Checklisl of manuscripts in St. Calherine,s Monashey Mount Siaia microfilmed for the library of Congress, 1950, prepared under the direction of kennelh W. Clark Library of Congless, Photoduplication Services Washington 1952.
Exploring the manuscripts of Sinia and Jerusalim,. dans "The Biblical Archeology xvii (1953) p p 22- 43.

٨٩ ـ إن طرق الحفظ فى الدير المنعزل طرق مثالية: الرفوف معدنية، الاطفاء يتم أوتوماتيكياً بواسطة غاز «الهالون» وهناك للميكروفيلم كوداك MRD2 ولاتزال المكتبة تستقبل كتباً حديثة.

٩٠ ـ ولكن هنا كما فى الأماكن الأخرى تتمتع المكتبة بأفضل ما يمكن من الصيانة فى حين أن الأرشيف الذى لم نتمكن من زيارته موجود فى قاعة منفصلة ورأينا أن هناك مجموعة مهمة من وثائق الأوقاف والوثائق الإدارية. ولم نستطع معرفة ما إذا كان هناك سجل ولكن ذلك يعلمه الأرشيفيون الذين يعرفون اللغة اليونانية أو الذين يقومون بمهمات منتظمة فى الأديرة الأرثوذوكسية التى كثيراً مايزورها الحجاج اليونانيون.

٩١ ـ ولم يكن لدى كاتب التقرير لا الوقت ولا الفرصة ليتأكد مما إذا كان الميكروفيلم الذى صورته مكتبه الكونجرس فى واشنطن يتضمن الأرشيفات بمعناها الحقيقى أم لا منفصلة عن المخطوطات الدينية والقانونية والأدبية.

III.11 - هيئة قناة السويس:

٩٢ ـ لقد أكدت مصادر مختلفة عديدة لكاتب التقرير أن أرشيفات هيئة قناة السويس التى بقيت فى مصر يحتفظ بها بطريقة جيدة ويمكن للباحثين الاطلاع عليها . وهناك صلات مع الأرشيف القومى الفرنسى الذى يحتفظ بمركز الأرشيفات المعاصرة فى فونتنبلو Fontainbleou بحوالى ٢٥٠٠ متر طولى من الأرشيفات التى وردت من الشركة العالمية لقناة السويس السابقة والتى أهديت كمجموعة أرشيفية بواسطة وريث تلك الشركة وهى الجمعية المسماة «ذكرى فردناند دى ليسبس وقناة السويس» Souvenir de Ferdinand du lessepes et du canal de suez.

وقد تم تسجيل المجموعة المحفوظة بفونتانبلو على الحاسب الآلى على نفقة الشركة المالية للسويس وقد سلم هذا السجل إلى الجانب المصرى.

٩٣ ـ أما النماذج الرئيسية والمنظر العام فإنها توجد فى الجمعية الجغرافية فى القاهرة التى تحافظ عليها على قدر طاقتها وتسمح بزيارتها عند الطلب.

٩٤ ـ وهناك مؤرخ معمارى يعمل فى هذه الأرشيفات وعلى الأخص على الرسوم الهندسية لمنازل الإسماعيلية وبورسعيد وهى ضعف ما يوجد فى فونتانبلو. ويبدو أنه ليس هناك صلات وظيفية بين هذه الأرشيفات وبين الأرشيف القومى فى القاهرة.

III.12 - مركز الدراسات والتخطيط المعمارى:

٩٥ ـ إن المهمة الملقاة على عاتق مركز الدراسات والتخطيط المعمارى فى مصر وأيضاً فى العالم العربى هى البناء ولكنه أيضاً له المبادرة فى التعليم والبحث والنشر فى مجالات العمارة. وهدفه الأول هو احياء القيم التقليدية العميقة الجذور فى العمارة العربية المعاصرة. وهم مهتمون على الأخص بالمحافظة على الأرشيفات الخاصة للمعماريين المصريين وإبراز قيمته الخاصة للمعماريين هو ميدان كبير فى طريقه إلى التوسع فى أيامنا هذه فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى كندا وفى فرنسا وفى

البلاد الانجلو ـ ساكسونية. وإن جائزة اغاخان المعمارية من جانبها تهتم بحق بالأرشيفات الخاصة للمعماريين الاسلاميين المعاصرين.

III.13 - مركز الأسكندرية للمحافظة على التراث

The Alexandria Preservation Trust

٩٦ ـ هناك عمل مثالى تقوم به مجموعة من المتوطعين فى الاسكندرية منذ أربعة أو خمسة أعوام. فهناك طلاب يقومون بصورة منهجية بعمل رسومات للآثار القديمة فى الأسكندرية والتى لاتوجد لها قوائم فى الجهات الرسمية لأن إدارة تخطيط المدن تقوم باعدام ملفاتها فيما يبدو كلخمس سنوات. وقد تم نشر قائمة بالمبانى الأثرية التى كانت موجودة قبل الحملة الفرنسية وسوف يتوالى النشر بعد ذلك بلا انقطاع. وقد تمت رسومات مفصلة جداً بالحاسب الالى عن طريق بطاقات وصفية سبقت طباعتها Building identification form et Area identification form.

وهناك أيضاً عدد مهم من الصور الفوتوغرافية وسوف يتم نقلها على شرائط ممغنطة[١].

٩٧ ـ وهذه المؤسسة لها إمكانية أن تأخذ على عاتقها مستقبل الأرشيفات الخاصة للمعماريين التى لا تتم أيضاً المحافظة عليها فى الأسكندرية وكذلك المحافظة على الخرائط والرسوم الهندسية وذلك ضمن البرنامج.

III.14 - مجلس الدولة

٩٨ ـ يتملك مجلس الدولة أرشيفات غنية ومشروعاً لتنظيم وثائقه منهجياً. ولكن هذه الأرشيفات توجد حالياً فى بدرومات تغمرها المياه والرطوبة وفى أشد حالات الفوضى ويبدو أن الأرشيف القومى لم يطلع عليها.

III.15 - مصادر أرشيفية أخرى

٩٩ ـ لم يكن فى مقدور كاتب التقرير أن يزور أماكن أكثر مما زارها خلال أسبوعين. ويجب عمل بحث ببليوجرافى أكثر اكتمالاً عن طريق المكتبات المتخصصة وعن طريق دراسة الوسائل العلمية الحديثة التى ظهرت فى السنين الأخيرة. والتى وجد الباحثون القائمون بها ترحيباً طيباً من الادارات التى لاتزال تحتفظ بأرشيفات قديمة[٢].

١٠٠ ـ وقد نشر مركز المعلومات عن مصادر تاريخ دول البلقان والبحر الأبيض المتوسط (CIBAL) فى صوفيا دليلاً عن مصادر الأرشيف القومى فى مصر.

١٠١ ـ وأخيراً فإن هيئة اليونسكو والمجلس الدولى للأرشيف قد نشرا مجموعة مهمة من الأدلة عن مصادر الشرق الأوسط المحفوظة فى

---

(١) نجد من بين المجلس الادارى للمؤسسة الأستاذة جليلة القاضى ومرسيدس ڤوليه Mercedes Volait وروبرت ألبرت Robert Ilbert ضمن المجموعة الفرنسية ets vrbama tovrs .

(٢) يجب أن ندرس أولاً كتاب «التغيرات الاجتماعية» والسياسية فى مصر Political and Social Change in Egypt تأليف هولت Holt لندن ١٩٦٨ . (تاريخ المصادر العربية عن مصر فى استانبول) Histoire des sonrces arabes de l'Egypte Istanbul.

المكتبات والأرشيفات الغربية. وليس هناك لها أى أثر فى الجهات التى تمت زيارتها فى مصر خلال هذه المهمة.

١٠٢ ـ وبصورة عامة فإننا لاحظنا أن المطبوعات المتخصصة التى يصدرها اليونسكو Etudes RAMP du PGI والمجلس الدولى للأرشيف لا يعرف من تحدثنا معهم فى مصر عنها شيئاً.

ب ـ التوصيات:

مقدمة:

١٠٣ ـ فى خلال أسبوعين تمت زيارة تجمعات أرشيفية لها قيمة لا تقدر بثمن إلى جانب زيارة إدارات عتيقة أو بها أوجه نقص. كما تم اكتشاف جهات عصرية تعمل بكفاءة تامة بحيث تقف على صعيد المنافسة العالمية. وللأسف الشديد فإن كل ذلك لا تتم إدارته بواسطة جهة واحدة على المستوى الحكومى.

١٠٤ ـ وعلى عكس ما تم إنجازه حتى الحرب العالمية الثانية بأن لفظ «أرشيف» صار أيامنا له مفهوم ضيق يدل على «الوثائق التاريخية» وإن قانون سنة ١٩٥٤ يثبت هذا المفهوم ليظل قائماً. ويستبعد معالجة الأرشيفات الجارية التى تسميها الدول الأنجلو ـ ساكسونية (إداراة السجلات Records Managnent وحتى ولو أن القانون والنصوص المنظمة له التى تبعته تعطى الأرشيف القومى السلطة للتدخل فإن هذا الأخير لا يستطيع استعمال هذه السلطة عملياً لسبب وضعه الهامشى داخل الهيئة العامة للكتاب وبسبب نقص إمكانياته المادية والبشرية . وختاماً فإن الموظفين لم يتم تكوينهم بحيث يتدخلون فى الوزارات التى هى على أية حال لا تعلم شيئاً عن نصوص القانون المشار إليه

١٠٥ ـ وإن إلحاق الأرشيف القومى فى مايو سنة ١٩٩٣ مع المخطوطات القديمة الموجودة فى دار الكتب لهو المرحلة الختامية لهذا الاتجاه العتيق ويتعارض مع التطوير المعاصر للأرشيفات فى العالم الآن.

II - إعادة منح الأرشيف القومى مهمة وطنية:

١٠٦ ـ يجب أن تظهر رغبة حكومية على أعلى المستويات لكى تجعل من كتل الملفات التى تفرزها الإدارات أو تتلقاها مسألة لها أولوية قومية.

١٠٧ ـ ويجب أن تتخذ الحكومة المصرية الإجراءات اللازمة لكى تتجنب مكاتب الإدارات أن تجتاحها كتل الأوراق فى حالة من الفوضى التى لا تمكن من فرزها إلا بصعوبة بالغة بطريقة مقننة.

١٠٨ ـ وأعلن الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الذى يتبع فى نفس الوقت وزارة التنمية الإدارية ووزارة المالية أنه يهتم بتنفيذ مفهوم مثل هذه السياسة التى تدخل حقاً ضمن مهمته فى التنظيم ووضع الأساليب. وهذا الجهاز هو الوحيد الذى يمكنه فى مرحلة أولى على الأقل إحصاء المؤسسات التى تعمل حالياً فى هذا المجال مثل دار المحفوظات فى القلعة التى هى بمثابة الأرشيفات الوسيطة ـ ولكن رأينا أنها ممتلئة تماماً وتفقد شيئاً فشيئاً الجزء الأكبر من مزاياها.

أو الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء الذى يجمع عن طريق الحاسب الآلى المعلومات عن السكان وإحصائياتهم بطريقة عصرية فى الحقيقة. ويجب القيام ببحث بواسطة أخصائيين تم تكوينهم لمعرفة الكتل الموجودة فى الوزارات (وزارة التعليم ـ الأوقاف ـ المالية...) وكذلك مجلس الدولة.

١٠٩ ـ ويجب أن تدخل المحافظات والهيئات العامة مثل هيئة قناة السويس فى إطار هذه السياسة التى يجب ألا تقتصر على المستوى المركزى للدولة.

١١٠ ـ وفى هذه المناسبة يجب أن تتأكد سلطة الأرشيف القومى بواسطة سلسلة من النصوص التشريعية واللوائح التنظيمية. فيجب تسليم كل الوثائق التى مر عليها أكثر من خمسين عاماً إلى مخازنه ويجب أن يشمل التعريف القانونى الجديد للأرشيف المراحل الثلاثة التقليدية للوثائق

- الأرشيف الجارى (الملفات)
- الأرشيف الوسيط (المسجلات)
- الأرشيف النهائى (الأرشيف القومى)

١١١ ـ إلحاق الأرشيف القومى بأعلى مستويات الدولة إما بإلحاقه برئاسة الجمهورية كما هو الحال فى الجزائر أو برئاسة مجلس الوزراء كما هو الحال فى تونس وتركيا أو بوزارة التنمية الإدارية وذلك ليصبح أكثر قرباً من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وهو الوحيد الذى له السلطة والوسائل فى الحالة القائمة لفرض سياسة إدارية ملزمة. وهذا الجانب هو جانب إلزامى لأنها الصورة الأثرية والتاريخية المبالغ فيها والتى يوجد عليها الأرشيف القومى الآن. وهذه هى الطريقة الوحيدة التى يمكن بها إعادة منح الأرشيف القومى السلطة التى لاغنى عنها للتدخل لدى الإدارات ويكون له فرصة النجاح. وهذه الإدارات هى التى يصيبها دائماً الغيرة على استقلالها كما هو الحال فى كل الأنحاء الأخرى من العالم. وإذا بدا أن هذا أمراً ضرورياً فيجب عدم التردد فى تعديد تسمية الأرشيف القومى بوحى من التسمية المستعملة فى الولايات المتحدة (الأرشيف القومى وخدمة الأرشيف الجارى Nahinal Archies and Records Services (NARS وتسمية المملكة المتحدة (مكتب المسجلات العامة Public Records office وهناك أرشيفات قررت الاحتفاظ باسمها كأرشيف ليترجم فى ذات الوقت إلى «ملفات ومسجلات (وثائق جارية) وأن القيمة التراثية والتاريخية للأرشيف لن يتم تدعيمها إلا بالوثائق الجارية التى سوف تصنع غداً تاريخ أيامنا هذه.

١١٢ ـ وإن التعبير عن قيمة سياسة طموحة للحفاظ على التراث التاريخى المسجل على الأوراق أو على أية مواد أخرى تستخدمها الإدارات خلال قيامها بأعمالها يمكن أن يتم دون مشاكل. ويجب أن نعرف جيداً أنه فى كل مرة تم الخلط فيها بين الأرشيف والمكتبات فإن ذلك كان على حساب الأرشيف. ودائماً فى كل الأنحاء فإن ذلك يؤدى إلى إيقاف جمع الوثائق المعاصرة ومعالجتها.

وهذه هى الحال فى أيامنا هذه فى مصر بخلاف ما كان موجوداً فى أوقات سابقة. فليس هناك أى مشروعات لتجديد وفرز وحفظ أرشيفات الخمسين عاماً الماضية. وينسحب ذلك على المبنى الفخم الذى بناه محمد على فى القلعة لحفظ ملفات الموظفين والسجلات المدنية ووثائق الملكية فهو لا يتبع الأرشيف القومى ولا الوزارة التى يتبعها ذلك الأرشيف.

III - **تحديث الأرشيف القومى**

١١٣ ـ لقد تم نقل الأرشيف القومى للمرة الثالثة فى بضع سنوات. ولايمكن أن يخطر فى بالنا بصورة منطقية أن نغير مكانه مرة أخرى خلال زمن قريب.

ولكن من الضرورى أن نعلم قبل كل شئ أن دولة تعدادها ٥٥مليون من السكان ويكون لها سعة ثمانية كيلومترات من الأرشيف فإن ذلك غير كاف.

ويجب أن نتطلع فى الوقت الحاضر إلى زيادة هذه السعة إلى خمسين كيلو متراً طولياً[١].

١١٤ ـ وعلى ذلك فإن الذى يدعو إليه هذا التقرير هو تغيير فى المستوى. ولا يمكن لغير بحث ميدانى مفصل أن يحدد الاحتياجات الخاصة لمصر وأن يحدد الخطط والمعدات اللازمة لذلك.

١١٥ ـ أما المبنى الموجود على كورنيش النيل فيجب الاستمرار فى تحديثه وتطويره ليتواءم مع الوظائف المحددة التى القيت على عاتقه فهو كان فى البداية ملحقاً لمبنى هيئة الكتاب وإن أكثر ما هو مطلوب بصورة ملحة مايلى:

- تشغيل نظام الإطفاء الأوتوماتيكى مع تدعيمه بإغلاق جميع المنافذ والنوافذ.
- وضع نظام تكييف يتفق مع المعايير الدولية

الحرارة ١٨° ونسبة الرطوبة ٥٥ ٪ (تزيد أو تنقص ٥ ٪) مع تجديد نصف حجم الهواء الموجود كل ساعة[٢].

ـ وضع مرشحات ضد الغبار للتغلب على التلوث فى وسط المدينه وعلى الكورنيش الذى هو طريق مهم للمرور.

ـ وضع نظام ينفذ فيما بعد لجعل جميع طفايات الحريق من النوع الجاف وبصورة عامة أكثر. يجب إلغاء كل أنابيب المياه من المخازن وكذلك طفايات الحريق التى تستخدم الماء ولايسمح الا باستخدام طفايات الحريق التى تعمل بالبودرة بعدد كاف.

- يجب الفصل بين اماكن حركة المواطنين والجمهور وأماكن الوثائق بصورة أكثر شده.

---

(١) على سبيل المثال فإن فرنسا التى يوجد بها عدد من السكان أقل مما يوجد فى مصر قد أعطيت فى سنة ١٩٩١ ٣٧,٨٩٣ مترا من الأرشيفات الجارية بعد أن أعدمت ٣١,٩٣٢ متراً: وعلى ذلك فهى قد عالجت حوالى ٧٠ كيلو متراً فى سنة واحدة وأن الأرشيف القومى فى فرنسا وحده يمثل ٤٥٠ كيلو متراً ويضاف إليه أكثر من ٢,٠٠٠ كيلو متر من الأرشيفات الإقليمية وهى التى لاتوجد فى مصر وكذلك ٣٧٨ كيلو متراً من أرشيفات المحليات وهى جميعاً تخضع لإدارة الأرشيف القومى الفرنسى.

(٢) أنظر جيرارد نبوا Gerard Benoit دوانييل نايرنيك Danielle Neirinck

The most effictive methods of cons cwalion in archival repositories in industrial and tropical countries. Paris: UNESCO, 1987 (PGI-87/WS18)

وترجم إلي اللغة العربية.

– يجب بذل عناية خاصة بصالة المعرض بالنسبة لتأمينها وجمالياتها وذلك لاعطاء الأرشيف وسيلة للاتصال بالجمهور العريض.

١١٦– أما المعامل فيجب استكمال المعدات بها فيجهز معمل التصوير بشافط للهواء ونظام تفريغ للمياه فى حالة وقوع الحوادث. ويجب إتمام تجهيزه بأجهزه تصوير خاصة بالوثائق المعرضة للتلف (مثل الفرمانات) أوذات الأحجام الكبيرة (مثل الرسومات المعمارية) وهذا يستدعى وجود آلة تصوير ١٢٩ أو أكثر من ذلك. ولكن كل ذلك لن يؤدى إلى فائدة مالم تحل مشكله الموظفين.

أما معمل الترميم فيحتاج إلى أجهزة كاملة للتجليد (مكبس ضاغط) وبالنسبة للترميم (آلة معجون للورق لتسد الثقوب آليا ـ آلة تستخدم أوكسيد الإيثيلين للتعقيم ـ ميزان إليكترونى... إلخ) ويجب إجراء دراسة مع الموظفين الموجودين وهم كثيرون ولهم خبرات ويحملون شهادات لها أهمية وللوصول إلى هذا الهدف يمكن تنظيم دورات تدريبية فى المعامل التى تملك نفس الوسائل (أى للحصول على الحد الأدنى من ذلك) فى خارج البلاد بصورة عاجلة

IV - المعالجة الفنيه للارشيف

أ ـ يجب إحصاء المجموعات الأرشيفية القديمة (وأن يستخدم فى ذلك الحاسب الآلى كلما أمكن ذلك) بصورة عاجلة جداً وذلك للتحقق من حالة المجموعات بالنسبة للسجلات التى وجدت منذ الأزمنة السابقة والتى نشر بعضها.

ب– يجب إيجاد لوحات إرشادية متي ماتم إعادة التصنيف.

ج ـ يجب إعداد دليل للمجموعات الموجودة على كورنيش النيل ونشره على وجه السرعة وذلك ليتمكن الجمهور المصرى والدولى من معرفة ما يمكن الاطلاع عليه بصورة واضحة.

د ـ كما يجب بالمثل إعداد دليل بالمجموعات الموجودة فى الجهات الأخرى (دار المحفوظات ـ الأوقاف ـ الإحصاء ـ الرسوم... إلخ) ونشره

هـ ـ يجب أن تكون المجموعات المعاصرة منذ سنة ١٩٤٥ موضوعاً لتفكير خاص. وربما كان التفكير الدولى فى هذا المجال هو الأكثر تقدماً فى السنوات الأخيرة.

و ـ يجب إجراء بحث موسع فى الإدارات مع التعاون الوثيق مع الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لمعرفه حالة المجموعات الموجودة ومدى ضخامتها وبناء عليه معرفة أدوات البحث التى تؤدى إلى الاطلاع عليها.

ى ـ يجب إنشاء لجان فى كل وزارة بعد وزارة ودائماً بالاشتراك مع الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لوضع قوائم بما يعدم من الوثائق وثيقة وثيقة مع تحديد السلطة التى يحق لها إعطاء الأمر بالإعدام.

V - اقتراحات للتنفيذ

أ ـ إن حالة الموظفين هى أول ما يجب إعادة النظر فيها فطالما كان هؤلاء يحصلون على مرتبات ضعيفة فلن يبقوا فى مكانهم (كما حدث فعلاً بالنسبة للمصور) ولن يستطاع توظيف الأجيال الجديدة الذين يجب أن يتم تكوينهم بصورة جيدة فى مصر أو فى الخارج

ب ـ وأن فحص التكوين المهنى للموظفين الموجودين حالياً يجب أن تكون له أولوية النظر أيضاً مع الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة. وبالنسبة لهذا

الأمر يمكن أن يكون هناك تدخل سريع وسهل لمعونة دولية

ج ـ وأن متوسط أعمار الذين يعملون فى الأرشيف مرتفع نسبياً ويجب إعداد جيل أكثر شباباً يكون موجهاً نحو إتمام العمل واستمراره وسيعطى هذا وقتاً لتكوينهم

د ـ يمكن عقد حلقات بحث على مستوى الحكومة بصورة عاجلة للتأكد من إدخال الأرشيف القومى بحالته التى هو عليها ضمن الإصلاح الإدارى وكل ذلك يتم بمبادرة من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وبالعلاقات الوثيقة معه.

هـ ـ أن مشكلات الترات الوطنى مثل التى تتعلق بالمحافظة أو بالترميم أو استعمال الحاسب الآلى يمكن أن تتمتع فى بعض الحالات بمثل ما يجرى مع مكتبة الأسكندرية الآن وفى المستقبل

VI - المعونة الدولية

١١٩ ـ إن هيئة اليونسكو و PNUD لديهما القدرة الكاملة للمعاونة فى تحديث الأرشيف القومى منذ أن يتولى الإشراف على معالجة سلسلة الملفات الإدارية المفرزة فى المكاتب وحتى اتخاذ القرار بإعدامها أو حفظها بصفة دائمة. ويتفق هذا مع الدورة الخامسة للتخطيط لمصر من جانب PNUD† لسنة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٧ فى إطار الإصلاح الاقتصادى وبرنامج تعديل الهياكل. ومن السهل إثبات أن السيطرة على كتل الإوراق التى تم إفرازها بواسطة الإدارات هو عامل اقتصادى عند خضوعه للإدارة الجيدة.

١٢٠ ـ وأن المجلس الدولى للارشيف هو مؤسسة غير حكومية متخصصة فى هذا المجال. وهى كفيلة بأن تساعد السلطات المصرية فى تحرير الملفات كما فعلت فى دول أخرى عديدة. وأن تقدم الخبراء اللازمين.

١٢١ ـ وأن الفرع الإقليمى العربى للمجلس الدولى للأرشيف له القدرة على الخصوص للاشتراك فى وضع سياسة دقيقة لترجمة الدراسات الرئيسية حول الأرشيف والتى تظهر حالياً فى العالم.

١٢٢ ـ ونظراً لأن الدور الذى يلعبه الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة هو دور جوهرى فإننا نود بصورة ملحة فى أن ينضم إلى عضوية المجلس الدولى للأرشيف نفسه وذلك لتأمين وجود العلاقة الوثيقة فى مجال التكوين كما فى مجال الإصلاح الإدارى.

قائمة بأسماء الشخصيات الذين تمت مقابلتهم

ـ صاحب السعادة مندوب جمهورية مصر العربية بهيئه اليونسكو بباريس.

ـ مسيو اكسيل بلات / Axel Plathe cII PGI ليونسكو . باريس

ـ مدام چوا سبرينجر Joiespringer cII / PGI اليونسكو . باريس

ـ السيد عدنان شهاب الدين مدير فرع اليونسكو ROSTAS . القاهرة

ـ السيدة/ إيناس الاياشى Inas El-Inachi ROSTAS اليونسكو . القاهرة

ـ مسيو پيير فونسارا Piére Monsarrat اليونسكوROSTAS. القاهرة

السيد/ عبد اللطيف صالح السكرتير العام المساعد للجنة المصرية لليونسكو. القاهرة

ـ السيدة/ عفاف. اللجنة المصرية لليونسكو. القاهرة

ـ السيدة/ منى عبد الله. اللجنة المصرية لليونسكو. القاهرة

ـ السيد/ توفيق عمارة. برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD. القاهرة.

ـ مسيو شارل كسكيمتى Charles Kecs-komti السكرتير العام للمجلس الدولى للأرشيف. باريس

ـ السيد/ المنصف الفخفاخ رئيس الفرع الإقليمى العربى للمجلس الدولى للأرشيف. تونس

ـ السيد/ سمير سرحان: الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة

ـ السيدة/ نجلاء ـ الهيئة العامة للكتاب. القاهرة

ـ السيد/ مدحت أحمد فهمى. الهيئة العامة للكتاب. القاهرة

ـ السيد/ أيمن فؤاد سيد. الهيئة العامة للكتاب. القاهرة

ـ السيد/ إبراهيم فتح الله أحمد مدير عام الأرشيف القومى بالقاهرة

ـ السيدة/ سوسن عبد المغنى. الأرشيف القومى بالقاهرة

ـ السيد/ إبراهيم. الأرشيف القومى بالقاهرة

ـ السيد/ خالد فهمى. باحث بالأرشيف القومى بالقاهرة

ـ السيد/ صلاح الهلالى. نائب رئيس الهيئة العامة للمساحة القاهرة

السيد/ منصور مختار محمود نائب رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة. القاهرة

ـ السيد/ عبد المنعم نصر. الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة. القاهرة.

ـ السيد/ ناهل توفيق. Nahel Tafik. الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

ـ السيد/ حسن حسان: الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

ـ السيدة/ نوال البيومى: الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

ـ السيدة/ فاردانى عرفه Fardani ARAF .؟ الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

ـ السيد/ محمد إبراهيم عبد الباقى رئيس مركز التخطيط والدراسات المعمارية. القاهرة

ـ السيد/ سليمان حزين رئيس المجمع العلمى. القاهرة

ـ مسيو جيوفانى روميريو Giovanné F.Romerio اليونسكو. مدير مشروع مكتبه الأسكندرية

ـ السيد / أمين فخرى عبد النور. قناه السويس. القاهرة

ـ السيد / سيد أبو العلا. جامعة القاهرة

ـ السيدة / جليلة القاضى. جامعة القاهرة

ـ السيدة / ليلى عنان. جامعة القاهرة

ـ السيد / محمد محمد خضر. جامعة القاهرة.

- مدام آنى مونسارا Annie Monsarrat. جامعة القاهرة

- السيد/ مختار جامعة الأسكندرية

- مسيو چان لوك ارنو Jean- Lu Nrnaud المرصد الحضرى لمدنية القاهرة المعاصرة

- مسيو فيليب فارج Philippe Fargues المعهد القومى للدراسات السكانية. القاهرة

- مسيو جان كلود جارسان Jean- Claude

. جامعة بروفانس Garcin Provence

- مسيو فرانسوا ايرثون Froncois Ireton

. المرصد الحضرى لمدينة القاهرة المعاصرة

- مسيو چان لوى لاجينس Jean- Louis La- guens بنك الكريدى ليونيه

- مسيو برنـــارد مسورى Bernard Maury . مهندس معمارى

- مسيو أندريه ريمون Andre Raymon. مؤرخ

- مسيو چاك توكاتليان Jacqnes Tocatlian

- مدام مرسيدس فوليه Mercedes Volait. مهندسة معمارية

- صاحب السعادة مسيو باتريك ليكليرك Patrick Leckerq. سفير فرنسا فى القاهرة

- مسيو بران Brum قنصل فرنسا العام بالأسكندرية

- مسيو چيل جوتييه Gilles Gauthier. الملحق الثقافى بسفارة فرنسا بالقاهرة

- مسيو نيكولا جريمال Nicolas Grimal مدير معهد الآثار الفرنسى بالقاهرة

- مسيو كريستيان ديكوبير Chrustuan IFAO Decobert.

- مدام مارى انسارا Marie Ansara IFAO

❑ ❑ ❑

obeikandl.com